الاقتصاد العراقي مراحل التطور والإخفاق محاولة في تحديد الهيكلية

الدكتور حامد ناصر الظالمي
جامعة البصرة

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عدة حدث خلالها تفاوت في عملية التطوير وكذلك توقف لمرحلة والبدء بمرحلة جديدة وهكذا اختلطت المراحل الاقتصادية ما بين مرحلة اعتمد فيها العراقيون على الزراعة وأخرى على النفط وأخرى على الديون الأجنبية، وعند بداية مرحلة اقتصادية يتم القضاء على المرحلة السابقة، الأمر الذي يفترض تأكيده هو عدم وجود سياسة اقتصادية أو رؤية اقتصادية يسير عليها هذا البلد فلا تعرف هل اقتصاده مبني على النظرية الاشتراكية أم على اقتصاد السوق أم على غير ذلك. لذلك فالذي يريد أن يعطي تصوراً عاماً عن هيكلية الاقتصاد العراقي خلال المراحل المنصرمة لا يستطيع تحديد هذه الهيكلية عبر رؤية أو فلسفة اقتصادية وإنما عبر تصرفات عفوية وحزبية قامت بتمشية العجلة التجارية العراقية لمرحلة ومن ثم تأتي جماعة أخرى لتبدأ مرحلة أو لتنهي ما كان إلى ما سيأتي من تصرفات فردية يسير عليها اقتصاد أغنى بلد في العالم كما يقال. تشير بعض الدراسات إلى وجود عدة مراحل اقتصادية مر بها العراق هي:

أولاً: المرحلة الزراعية

وهي مرحلة طويلة جداً تبدأ منذ تكوين الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات وكان اعتماد العراق في هذه المرحلة على الموارد الزراعية إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان العراق يعتمدون على الناتج الزراعي العراقي وقد شكل الناتج الحيواني كذلك عاملاً اقتصادياً مؤثراً في هذه المرحلة، وخلال هذه الفترة كان التحكم بالاقتصاد الزراعي يتم عبر رؤوس أموال فردية، أو ما يسمى بالإقطاعيات وتميزت الفترة ما بين رجال يملكون كل شيء حتى عائلة الفلاح. وخاصة بعد إصدار سلسلة قوانين ومنها قانون التسوية في عام ١٩٣٣ الذي اعتبر بموجبه شيخ العشيرة هو المالك الفعلي للأرض وفي هذه الفترة أي منذ بداية العشرينيات كانت الأرض الصالحة للزراعة تقدر بحوالي ٤٨ مليون دونم يتم زرع أكثر من نصفها تحقق أمناً غذائياً للمجتمع ولكن الناتج لم يحقق بنية اقتصادية واضحة على الإطلاق. وفي هذه المرحلة كان عدد النخيل الموجود على أرض العراق هو ٣٠ مليون نخلة ١٩٢ ألف هكتار فقط والسبب هو أي بنسبة ٩٠٪ من نخيل العالم وقد كان العراق مصدراً كبيراً للحبوب والتمور وتقدر الدراسات الأراضي المزروعة بالحنطة والشعير بحوالي ٧,٥ مليون دونم في السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ثم ارتفعت النسبة إلى ١٠,٥ مليون دونم في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦وبدأ الانخفاض فيها على ٨,٣ مليون دونم في سنة ١٩٧٤ على الرغم من زيادة عدد السكان.

ونستطيع القول أن الإنتاج في عام ١٩٥٥ كان متقدماً قياساً إلى الأعوام التي سبقتها بينما انخفض الإنتاج في السبعينيات حيث كان ١١,٥ مليون فانخفضت حصة الفرد الواحد إلى النصف تقريباً.

وفي هذه الفترة كانت (مشكلة الملوحة إحدى أكبر العوائق أمام توسع المساحة الزراعية فأصبحت الأرض المستغلة ٣,٧٪ من الأراضي القابلة للاستزراع علماً أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تشكل ١٢,٥٪ من مساحة الأرض المتاحة للعمل. والبالغ ٧٨٪ من المساحة الكلية بعد استبعاد الجبال والمنطقة المحايدة والمياه الإقليمية والمساحات الحدودية والأهوار والأنهار والصحارى) (مستقبل العراق عبد الوهاب حميد رشيد ص ٣٠).

أما مساحة الغابات والمقدرة (بحدود ١٩ مليون هكتار فقد بقيت ثابتة دون تغيير منذ عقد الخمسينيات وفي الثمانينيات تعرضت للانخفاض فوصلت إلى استمرار الحرب التي أدت إلى تدمير ٩٠٪ من غابات البلاد) (مستقبل العراق ٣١).

ويستمر الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد بسرد البيانات حول القطاع الزراعي ويقول أن (البينات المتاحة عن صادرات وواردات القطاع الزراعي منذ عام ١٩٦٢تشير إلى استمرار الزراعة العراقية تحقيق فوائض تجارية بلغت ٣٢٠ مليون دولار لتصل إلى ٦٠١ مليون دولار عام ١٩٦٩ وبلغت جملة فوائض الميزان التجاري للقطاع الزراعي ٣,٧ مليون دولار للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٩، ومع بداية السبعينيات أخذ القطاع الزراعي يسجل عجزاً متزايداً في ميزانه التجاري بدأ بـ٥٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ و٢,٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ و٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم تراكمت هذه العجوزات إلى ٢٨,٥ مليار دولار للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٩٠) (مستقبل العراق ص ٥١).

ويقدر الكسندر أدموف في كتابه ولاية البصرة أعداد رؤوس الحيوانات في العراق كما يأتي (عدد الجاموس في بغداد سنة ١٩٠٠ بلغ ١٠,٢١٨ رأس وفي البصرة ١٨,٥٠٠ رأس ويقول أن هذه الأرقام هي أقل من الرقم الحقيقي لأن جمع الأعداد كان عن طريق الضرائب ولم يتوغل جامعو الضرائب في الأهوار التي يقطنها (المعدان)، أما عدد الأغنام في ولاية بغداد سنة ١٩٠١ فهو ٩٧٣,٠٨٩ رأساً وفي البصرة ٤٦١,٦٢٨ رأساً وهذا الرقم هو أقل من العدد الحقيقي لأن أغنام السلطان غير مشمولة بالإحصاء ولايدخل في الإحصاء الحملان التي لم تكمل السنة لأنه لا تؤخذ الضريبة على الخروف إلا بعد أن يقضي السنة الأولى من عمره وبلغ عدد الإبل في بغداد سنة ١٩٠١ أكثر من ٤٦,٠٠٠ رأس وفي ولاية البصرة ١١,٥٠٠ رأس وهو كذلك أقل من العدد الحقيقي.

وقد أطلعت على وثائق بصرية قديمة صادرة في أوساط الثلاثينيات كانت تقدر كمية التمور المصدرة خلال سنة ١٩٣٥ من البصرة فقط ١٨٤,١٠٩ اطنان يقابلها ١١٩,١١٢ طناً شحنت خلال سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وإذا ما قورنت هذه الكمية مع المعدل النسبي البالغ ١٣٥,٤٨٦ طناً المسجل خلال العشر سنوات الأخيرة يتضح بأن كمية هذه السنة هي أعظم كمية صدرت من التمور بعد أن كانت أعلى كمية هي ١٦٣,٨٩٤ طناً سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢).

كمية التمور هذه مصدرة من البصرة فقط التي تعد أشهر مناطق زراعة التمور إذ يبلغ طول المنطقة المزروعة فيها ١٠٨ ميل وعرضها يبدأ من ضفة شط العرب على الداخل ميل واحد وعدد فدانات النخيل في البصرة حتى سنة ١٩٤٠ هو ١١١,٠٠٠ فدان يحتوي الفدان الواحد ١٤٠ نخلة ومجموع النخيل في البصرة أواسط الثلاثينيات بلغ ١٦ مليون نخلة وفي بغداد ٢,١٨٤,٠٠٠ نخلة وفي ديالى ١,٨٨٦,٥٠٠ نخلة وفي كربلاء ١,٩٩٥,٠٧٥ نخلة وفي الحلة ١,١٦٣,٥١٣ وفي الكوت ٢٨١,٩٧٤ وفي الديوانية ١,١٢٧,٧٨٤ نخلة وغير ذلك حتى وصل عددها في العراق سنة ١٩٤٠ إلى ٢٥,٧٩٣,٦٧٤ نخلة.

وفي وثائق متصرفية البصرة المنشورة سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٨ كانت إحصائية صناديق التمور المصدرة في هذه السنة ٢,١٨٨,٠٩٦ صندوقاً يقدر وزنها بـ٦٠,٩٣٥ طناً و١,٧٢٧,٠٧٥ خصافة ويقدر وزنها بـ٨٨,٨٢٠ طناً و٢٣٢,٦٢٨ طناً وعاءً مختلفاً يقدر وزنها بـ٣٥,٧٩٣ طناً.

وفي الوثائق ذاتها كان عدد مكابس التمور العاملة في البصرة حتى سنة ١٩٤٠ يبلغ ١٢١ مكبساً كبيراً واقعة على نهر شط العرب وهي على نوعين مؤقتة ودائمية تنتج هذه المكابس الدبس والتمر المحشي والآن لا يوجد منها غير عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وعلى الرغم من صغر موانئ البصرة وبدائية العمل فيها سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ كان عدد السفن الداخلة إلى هذه المدينة ١٩٤ سفينة و٢٨١ سفينة سنة ١٩٣٩ وعدد السفن الخارجة حسب تلك الوقائع هو ١٧٣ سفينة في سنة ١٩٣٢ و٢٨٢ سفينة في سنة ١٩٣٩ والآن دخول السفن لا يتجاوز ذلك العدد على الرغم من وجود موانئ أكثر منها قبل سبعين سنة.

يذهب الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد (إلى أن إنتاج التمور في العراق كان يتراوح بين ٢٥٠ - ٣٥٠ ألف طن سنوياً ووصل إلى ٢٨٠ ألف طن عام ١٩٤٣ ووصل إلى ما بين ٥٥٠ - ٧٠٠ ألف طن سنة ١٩٩٤ فإنه لا يشكل مردوداً كبيراً وذلك لتضاعف عدد السكان بعد أن كانوا مليون نسمة سنة ١٩٤٣ أصبحوا أكثر من ٢٠ مليوناً في التسعينيات فقلت حصة الفرد الواحد من ٦٤ كغم سنوياً إلى أقل من النصف وهي ٣١ كغم فقط في السنة.

الأمر الذي أدى إلى جعل العراق بلداً مستورداً للغذاء بمليارات الدولارات سنوياً على الرغم من وجود أراض زراعية واسعة ومياه عذبة كافية إذ يقدر (حجم المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي) (الأمن الغذائي العربي د. صباح نعوش ص١).

هناك عدة مقترحات لتفعيل هذا القطاع بعد أن أصبح شبه معدوم اقتصادياً تتلخص هذه المقترحات بمنح إعانات لأصحاب الأراضي والمزارعين وتخصيص جزء من ميزانية الدولة مستقبلاً لذلك. ولكن هذه المساعدات لا تكون على شكل منح مادية يتم إنفاقها من قبل المزارعين على حاجاتهم الخاصة بل المفروض أن تقدم هذه المعونات على شكل مساعدات عينية كبيع الأسمدة وتأجير المكائن والمعدات بأسعار مدعومة وتقديم العون في التلقيح وتقديم المشورات الفنية مجاناً.

ثانياً: أما المرحلة الثانية من مراحل الاقتصاد العراقي والتي تبدأ تقريباً منذ بداية الستينيات وحتى بداية الثمانينيات فهي مرحلة كان الاعتماد فيها على النفط فبعد أن كانت نسبة الواردات النفطية تشكل ٣٪ في نهاية الأربعينيات وصلت إلى أعلى معدلاتها في أواسط السبعينيات إذ شكلت أكثر من ٩٠٪ من مجمل الصادرات العراقية، ومن ثم أصبح النفط المصدر الرئيس للدخل القومي في العراق، وشهدت هذه المرحلة تطورات مهمة منها تحسن دخل المواطن وفتح مشاريع كثيرة اعتمدت على التمويل النفطي نتيجة لارتفاع واردات النفط إلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٧٤ وبعد أن كانت أقل من ذلك بكثير. ويقدر الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد رشيد دخل العراق من النفط منذ الحرب العالمية الثانية وإلى سنة ١٩٩٠ بـ١٩٦ مليار دولار في ظل البعث من ١٩٦٨ - وحتى ١٩٩٠ تم استثمار ٦٩ مليار دولار منها فقط وتم حجز ١٢٣ مليار دولار خارج حدود الاستثمار فضلاً عن القروض التي بلغت ٧٢,١ مليار دولار ليصبح المبلغ الإجمالي ٢٠٩ مليار دولار (أنظر مستقبل العراق ص ٤٠).

ثالثاً: الاقتصاد المنهك

أ- مرحلة حرب الخليج الأولى

لم تكن حرب الخليج الأولى هي بداية الإنهيار في الاقتصاد العراقي، بل إن البداية غير المرئية كانت في حرب الشمال بين حكومة البعث والأكراد، فبعد هذه الحرب وتشكيل ميليشيات الجيش الشعبي بدأت مرحلة الاستنزاف الأول للاقتصاد العراقي إذ تحولت بعض المؤسسات المدنية إلى الطابع العسكري. بل إن الإمكانات المادية لوزارة الداخلية والمتمثلة بالجانب الأمني والمخابراتي وكذلك وزارة الدفاع تفوق الإمكانات المادية والبشرية لكل الوزارات مجتمعة ففي الوقت الذي كان فيه إجمالي عدد موظفي الدولة في العراق يبلغ ٥٠٠ ألف موظف وعامل كانت وزارة الدفاع في نهاية السبعينيات تشكل ثلاثة أرباع هذا العدد فضلاً عن أعداد الشرطة وقوات الأمن والمخابرات والصنوف الأخرى والجيش الشعبي ففي الوقت الذي كانت نسبة العاملين في القاع الصناعي هي ١٦٪ من الأيدي العاملة في العراق كانت نسبة العاملين في وزارة الداخلية وحدها يبلغ ٢٣٪ وتشكل وزارة الدفاع ٣٣٪ من العاملين في أجهزة الدولة. وهذه التغيرات يعدها الأستاذ عباس النصراوي (أهم التغيرات التي حصلت في اقتصاد العراق خلال السبعينيات والثمانينيات والتي أدت إلى تحول واسع النطاق للقوى العاملة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري والزيادة الحادية في الإنفاق والاستيراد العسكري ففي عام ١٩٧٥ كان ٣٪ من القوى العاملة مستخدماً في القوات المسلحة) (مستقبل الاقتصاد العراقي صحيفة بغداد عدد ٤٩٢ في ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٢) ثم ارتفعت إلى معدلات خيالية. ويكمل الأستاذ النصراوي حديثه عن الإنفاق العسكري قائلاً (وافق هذا التوسع الهائل في عدد القوات وتحديثها ارتفاع حاد في الإنفاق العسكري ففي عام ١٩٧٠ كانت الحكومة تنفق على القطاع العسكري أقل من مليار دولار أي ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي من أعلى النسب في العام وعام ١٩٧٥ أرتفع الإنفاق العسكري إلى ٣ مليارات دولار وبحلول عام ١٩٨٠ بلغ الإنفاق العسكري ٢٠ مليار دولار وإذا ما احتسبنا الإنفاق العسكري كجزء من إيراد النفط سنجد أن الإنفاق العسكري بلغ ما مجموعه ١٢٠ مليار دولار بين سنتي ١٩٨٠ - ١٩٨٥ أي بنسبة ٢٥٦٪ من الإيراد النفطي الذي لم يتجاوز ٤٧ مليار دولار فلجأت الحكومة من أجل تمويل العجز البالغ ٧٣ مليار دولار إلى السحب من احتياطي العراق من النقد الأجنبي والاقتراض من الخارج والشراء بالنسيئة من المجهزين إضافة إلى المنح من دول الخليج مع التخلي عن برامج التنمية وتقليص الاستيراد المدني والخدمات الاجتماعية وجدير بالذكر أن النظام أستورد خلال حربه مع إيران أسلحة ومعدات عسكرية قيمتها ١٠٢ مليار دولار (المصدر نفسه).

ويقدر الدكتور عبد الوهاب مجيد رشيد مبالغ الإنفاق العسكري من الموارد النفطية بـ١٩٨ مليار دولار لمدة عشر سنوات من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وأن أعلى نسبة إنفاق يراها قد تمت سنة ١٩٨٣ والتي بلغت ٦٧,٩٪ من الناتج القومي وهي ٢٨,٥ مليار دولار في سنة واحدة (مستقبل العراق ص ٤٠).

ب- وهكذا نصل إلى المرحلة الثانية من الاقتصاد المنهك فيدخل العراق وعنده جيش يزيد على المليون مجند مع قوات الجيش الشعبي والأمن والشرطة وتكاليفها تقدر بمليار دولار شهرياً أي أكثر من الناتج النفطي الداخل للعراق مع ديونه المترتبة والخسائر السنوية من جراء عدم بيعه لنفطه والتي تقدر بـ(١٣) مليار دولار سنوياً وبمجموع ٧٠ مليار دولار كانت ستأتيه لولا لم يكن الحصار موجوداً وغير ذلك من المبالغ غير المعروفة.

يقدر بعض الباحثين أن خسائر العراق مجتمعة وصلت على ٦٨٤ مليار دولار منذ أوائل التسعينيات فضلاً عن ديون وخسائر الحرب الأولى إضافة إلى المديونية الكبيرة والتي تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار.

علاوة على خسائر أخرى نتجت عن امتناع الحكومة البعثية من استلام مبالغ النفط بالدولار واستلامها باليورو وتوقفها لفترة عن تصدير النفط كذلك الأمر الذي زاد الطين بلة، مع بيع النفط للحكومة الأمريكية أقل بخمسة دولارات تقريباً عن السعر العالمي وغير ذلك من أمور تهريب النفط أو إهداء الكوبونات.

وفقاً لهذه الخسائر ولوجود الطرق البدائية في استخراج النفط والتي أدت إلى قلة الإنتاج في بعض الحقول خاصة حقول كركوك، والتعطيل الدائم في محطات الضخ وخط الأنابيب هل نستطيع أن نطور قطاعاً يحتاج إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار للتطوير، ما يتم الآن ومع الأسف الشديد هو تزويق البنايات في وزارة النفط بالمرمر والحجر وصرف الأموال على بناء الأسيجة والمتنزهات دون الاهتمام بتقنيات الإنتاج.

وحالة أخرى ستؤدي إلى تدمير الاقتصاد العراقي كذلك وهي إخراج مئات الملايين من الدولارات إلى الدول المجاورة لشراء البضائع التي أثرت حتى على حركة الشارع، فقد أصبح الشارع العراقي مكتظاً بأنواع السيارات التي قذفتها دول مجاورة إليه وكذلك مع عملية استيراد للأجهزة الاستهلاكية دون غيرها.

وهكذا وفقاً لتقرير وزارة التنمية الدولية في لندن ص ٣ فإن موقع العراق في فهرس التطوير الإنساني انخفض من المركز ٧٦ في عام ١٩٩٠ إلى المركز ١٢٦ عام ٢٠٠٠ وإنه لم ينحدر أي بلد إلى هذا المستوى وبهذه السرعة).

فقد وصلت النسبة المئوية للسكان الفقراء إلى ٤٥٪ من سكان العراق حسب دراسة أعدتها (escwa) محمود خالد المسافر بحث إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي مجلة آفاق اقتصادية عدد ٩٤ ص ٨١).

وفقاً لرؤية الدكتور فاضل الجلبي التي ينقلها الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد في كتابه مستقبل العراق ص ٢٠٥ والتي يقول فيها أن (الزيادة في الطلب على النفط خلال العشر سنوات القادمة لن تكون قوية والسبب هو الركود الاقتصادي واعتبارات حماية البيئة وبما أن العراق يحتاج إلى ٣٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة لإعمار منشآته النفطية فإن الحد الأدنى اللازم للدخل الصافي يفترض أن يكون خلال السنوات العشر القادمة بحدود ١٩٠ مليار وهكذا المبلغ أكثر بكثير من إيرادات البلاد المتوقعة لنفس الفترة)ولكن هذه الرؤية المتشائمة نوعاً ما تقابلها رؤية أكثر تفاؤلاً وهي اعتقاد الخبير المصري الدكتور أحمد النجار التي ينقلها صالح ياسر في بحثه قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى ص ١٩ وهي (أن اعتقاداً أمريكياً موجوداً وهو أن الاحتياطيات العراقية من النفط تتجاوز ٣٢٤ مليار برميل ومن أبرزها حقل غربي القرنة وفيه ٢٠ مليار برميل مقابل ١٣ مليار برميل في حقل مجنون و١٠ مليارات برميل في حقل الرميلة وإنه من بين ٧٣ حقلاً معروفة في الوقت الراهن لم يستغل العراق منها إلا ١٥ حقلاً حتى الآن علماً أنه هناك عشرة حقول من الـ ٥٨ حقلاً المتبقة تعد حقولاً عملاقة والأسره استخراجاً والأقل كلفة) ويؤيد ذلك الدكتور جواد بشارة عندما يقول (أن جميع أصحاب الشركات النفطية العالمية يعرفون أهمية الذهب الأسود العراقي منذ أمد بعيد ولا يغير من الأمر شيئاً اكتشاف الآبار وحقول النفط الجديدة في آسيا الوسطى وفي بحر قزوين وذلك لسبب بسيط هو إن كلفة برميل النفط العراقي الأجود منه هي ٧٠ سنتاً بينما يكلف استخراج نفط بحر قزوين الأقل جودة ٧ دولارات تقريباً للبرميل الواحد.

وفقاً لهاتين النظريتين المتشائمة والمتفائلة فإن العراق بحاجة إلى من يستثمر موارده ويوجهها إلى المشاريع التي ستساعده على تطوير اقتصاده أي مشاريع البحوث والمؤسسات العلمية وبدء عملية التنمية من القاعدة حتى القمة لبناء قاعدة علمية معرفية تطور وتعظم الموارد الوطنية أي أن اقتصاداً غير معتمد على الخطوات العلمية الدقيقة وغير مبني على استشارات مركز البحوث والعقليات الأكاديمية والخبيرة سيكون اقتصاداً نازفاً.

ومن جانب آخر أن تشجيع الاستثمار في العراق أمر جيد ولكن ليس النوع الذي لا يحتاجه العراق كما يقول عباس النصاروي في بحثه (الدعوى ضد الخصخصة ص ٨٦) لأن الاستثمار الحقيقي الذي يحتاجه العراقي هو الاستثمار الذي يضيف إلى قدرته الانتاجية في السلع والخدمات وليس الاستثمار العقيم الذي سيشتري مشروعاً قائماً لن يؤدي إلا إلى استبدال ملكية محلية بملكية أجنبية دون تغير في مستوى إجمالي الإنتاج المحلي للعراق. مثل هذا النوع من الاستثمار له آثار عكسية، لأن رأس المال الأجنبي هو في مركز يمكنه من أن يغلب رأس المال المحلي في المحاولة لكسب ملكية المشروعات المملوكة للدولة وسيؤدي هذا بدوره إلى هروب رأس المال العراقي) وهكذا نذهب إلى أن دخول الشركات العراقية في المنافسة كأية شركة أجنبية للحصول على مناقصة ما وإذا ما حصلت شركة عراقية على عقد فهو من الباطن ويكون بأقل تكلفة إذ تشكل جزءاً صغيراً من العقد الأصلي فحصول الشركة الأجنبية على حصة الأسد من الأرباح دون أن تفعل شيئاً سوى إعطائها أولوية وحرمان الشركات العراقية يؤثر سلباً على

النفط.. صداع دائم للرؤساء الامريكيين

لندن - محمود القصاص

ابرزت زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش الاخيرة لدول غرب افريقيا، والاعلان عن التجهيز لقمة روسية-امريكية لبحث التعاون في مجال الطاقة، الجهود الكبيرة التي تبذلها الادارة الامريكية لتأمين احتياجاتها من النفط.

وخلال الثلاثين عاما الماضية، حاول سبعة رؤساء امريكيين تخفيض اعتماد بلادهم على واردات النفط، الا ان محاولاتهم جميعا لم تكلل بالنجاح رغم اتفاقهم على الاهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للنفط.

وعندما كان ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة، تعهد عام ١٩٧٣، اثر الارتفاع الكبير في اسعار النفط الذي صاحب حرب تشرين، بتخفيض واردات النفط بعد ان بلغت ٤٠٪ من اجمالي الاستهلاك.

غير ان ما حدث كان العكس تماما، اذ ارتفعت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو ٦٠٪ عام ٢٠٠٣. ففي الوقت الحالي يستهلك الامريكيون ١٩,٥ مليون برميل من النفط يوميا، من بينها ١١,٥ مليون برميل يتم استيرادها، ومن المنتظر ان يستمر هذا الاتجاه في المستقبل حسبما توضح الدراسات.

ولعل الفترة الوحيدة التي شهدت تراجع واردات واشنطن من النفط هي من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٣، وكان ذلك بسبب تضافر مجموعة من العوامل، من بينها وقوع الاقتصاد الامريكي في دورة كساد كبيرة ادت الى تخفيض الطلب على النفط، ومنها الصعود الكبير في اسعار النفط عقب الثورة الاسلامية في ايران، ومنها قيام الادارة الامريكية بفرض قيود خاصة لرفع كفاءة استهلاك الطاقة.

غير ان هذه الظروف الاستثنائية سرعان ما انتهت لتعود واردات النفط الامريكية الى الارتفاع كما كان عليه الامر بانتظام خلال العقود الماضية.

مخاطر اقتصادية وسياسية

يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة كبيرة في تكاليف الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الامريكي، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات الامريكية بسبب ارتفاع تكلفتها، وبالتالي ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الاسواق الداخلية او الخارجية.

والملاحظ ان كل دورات الكساد التي مر بها الاقتصاد الامريكي منذ عام ١٩٧٣ ارتبطت بارتفاع اسعار النفط.

ومن جانب آخر يشعر المواطن الامريكي بوطأة ارتفاع سعر النفط في الحال نظرا لان السيارات والشاحنات الامريكية تستهلك وحدها قرابة نصف ما تحصل عليه الولايات المتحدة من النفط. كما ان انخفاض الضرائب على النفط في الولايات المتحدة مقارنة باوروبا واليابان يشجع الامريكيين على الاعتماد اكثر على السيارات في حركة النقل، الامر الذي يعني ان ارتفاع سعر النفط يولد ضغوطا سياسية واجتماعية كبيرة على أية إدارة امريكية.

ولا تقتصر المشكلة على اعتماد واشنطن بشكل كبير على العالم الخارجي في الحصول على النفط، ولكن المشكلة الاكبر ان قرابة نصف واردات النفط الامريكية تأتي من الدول الاعضاء بمنظمة اوبك، الامر الذي يجعل استقرار الاقتصاد الامريكي عرضة للازمات السياسية في ايران او العراق او فنزويلا او غيرها من دول اوبك.

ونظرا لان منطقة الشرق الاوسط تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، فانه من غير المتوقع ان يقل اعتماد واشنطن على نفط هذه المنطقة في المستقبل.

الطاقة الهيدورجينية أو نفط آلاسكا

بناءاً على اعتماد الولايات المتحدة الحالي، والذي ينتظر ان يتزايد، على استيراد النفط بشكل عام، ونفط الشرق الاوسط بشكل خاص، يحمل مخاطر اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة، فان السياسيين الامريكيين يبحثون عن كل بديل ممكن.

اول هذه البدائل وابسطها هو زيادة الضرائب على وقود السيارات كما فعلت اوروبا واليابان.

لكن هذا يعني خلق حالة من الغضب والسخط بين المواطنين الامريكيين الذين اعتادوا لسنوات طويلة على اسعار وقود منخفضة، كما يعني ايضا زيادة تكاليف الانتاج في وقت يواجه فيه الاقتصاد الامريكي حالة عامة من التراجع.

وكان هذا البديل، ولا يزال، مرفوضا من قبل من تعاقبوا على الحكم في البيت الابيض.

هناك بديل ثاني وهو استخراج النفط من منطقة المحمية الطبيعية في (آلاسكا) التي تحتوي على احتياطيات معقولة من النفط، لكن تكلفة استخراجه مرتفعة، كما ان جماعات حماية البيئة تقاتل بعنف لمنع تدمير الحياة البرية الفريدة في (آلاسكا) لاستخراج النفط.

ومرة اخرى فضل الرؤساء الامريكيون البعد عن نفط آلاسكا، على الرغم من ان بوش يحاول اقناع الرأي العام بمحاولة البحث عن صيغة تحمي الحياة البرية وتمكن من استخراج النفط في ذات الوقت، ويبدو ان الوضع لم يتغير حتى الآن.

وهناك اتجاه ثالث تشجعه ادارة بوش حاليا، وهو تشجيع ابحاث انتاج الطاقة الهيدروجينية بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز. وخصص بوش مبلغ ١,٧ مليار دولار خلال الخمس سنوات قادمة للابحاث الخاصة بانتاج سيارات وشاحنات تسير بالطاقة الهيدورجينية.

لكن التحول للطاقة الهيدورجينية يتطلب تخفيض تكلفتها التي تبلغ اربعة امثال تكلفة الطاقة المولدة من النفط، كما يتطلب تحويل محطات الوقود التقليدية الى محطات للطاقة الهيدروجينية، وهي عملية ستكلف مبالغ طائلة، هذا بفرض ان العلماء الامريكيين سينجحون في تخفيض تكلفة الطاقة الهيدروجينية.

التحول الى النفط الروسي والافريقي

هذا عن البدائل المتاحة داخل الولايات المتحدة، اما البدائل المتاحة خارجها فهي اكثر تعقيدا.

من اهم ما تطرحه الادارة الامريكية حاليا الاعتماد على نفط روسيا، التي تحتل المركز الثاني في قائمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية، ولديها احتياطات كبيرة من النفط في سيبيريا.

وسيعقد الجانبان الروسي والامريكي اجتماعات لمناقشة سبل التعاون في مجال النفط في شهر أيلول القادم بمدينة (سان بطرسبورج) الروسية، حيث سيبحثان بشكل خاص مشروع اقامة خط انابيب من حقول استخراج النفط في سيبيريا الى ميناء (مورمانسك) الروسي ليصدر منه الى الولايات المتحدة.

وكان المسؤولون الامريكيون يرفضون من قبل فكرة الاعتماد على نفط روسيا خشية وصول شيوعيين او قوميين متشددين الى الحكم في موسكو، الامر الذي قد يعرض المصالح الامريكية للخطر.

وما زال بعض السياسيين الامريكيين لا يرحبون كثيرا بفكرة الاعتماد على النفط الروسي، ويفضلون ان يتم هذا في حدود معينة.

وعلاوة على روسيا، تولي واشنطن اهتماما خاصا للنفط الافريقي، اذ تستورد في الوقت الحالي كميات كبيرة من النفط من انجولا ونيجيريا، كما تستعد لبدء الحصول على النفط من تشاد عبر خط انابيب انشأته شركة (اكسون موبيل) الامريكية لربط حقول النفط التشادية بموانئ التصدير في الكاميرون.

وهناك ايضا نفط بحر قزوين الذي يعد خليجا ثانيا بما يحمله من ثروات نفطية، لكن المشكلة انه يرتبط باوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا، ويتطلب الحصول عليه مد خطوط انابيب جنوبا عبر ايران او باكستان او افغانستان، او غربا عبر تركيا وروسيا، الامر الذي يضع ضغوطا امنية واستراتيجية كبيرة على الادارة الامريكية، ويزيد من اعتمادها على مناطق قريبة من نفوذ روسيا.

وتبقى حقائق مهمة مرتبطة بنظرة أية إدارة امريكية الى ملف النفط:

الاولى ان نفط روسيا وافريقيا ووسط آسيا لن يغني واشنطن عن نفط منطقة الشرق الاوسط التي تمتلك ثلثي احتياطيات العالم من النفط.

الثانية: ان نفط الشرق الاوسط هو الارخص سعرا والاسهل استخراجا، وبالتالي فهو الاقدر على المنافسة.

الثالثة: ان الولايات المتحدة لا تمتلك سوى ٢٪ من احتياطيات العالم من النفط في الوقت الذي تستورد فيه ٢٥٪ من صادرات العالم من النفط.

وتبقى المشكلة التى يواجهها كل رئيس امريكي هي كيفية التعامل مع عطش بلاده للنفط، وكيفية الاختيار من بين بدائل يرتبط بكل منها مشكلات بالغة التعقيد.

والاهم من ذلك كيفية الابتعاد عن صحراء الشرق الاوسط بكل ما فيها من مشكلات.